

يجوز الاجابة اجماعا ويحتمل على معتقد ابا حنيفة القدر انه اجماع قطعي  
 بل ينبغي الجزم بكفد سببه اذ لا بد في ذلك من التبرج المحرم بنص الكتاب  
 وهذا النص لا ثمة على تحتمل سنا حتمهم والى ذهابهم اذ لا تلزم مرتدة ولا  
 فوكل ذبيحة مرتدا اجماعا وكذلك لا يجوز اجابة المغاخر بدعوتهم وهي  
 الخالي من حال اصحابه الولاييم وقد اخرج ابو داود عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما مرفوعا وعزبه عن عكرمة مرسلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 طاهر الميثاريين ان يوكل ويحونه في شعب البيهقي عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه مرفوعا بلفظ المتبادر ان لا يجانبا ولا يوكل طعناهما قال الامام  
 احمد يعني المتعاضدين بالصيافة فخر ابياء وقال غيره المتناوبان  
 بالتوسعة والاسراف المقطوع ومحام على ما اذا كان عالما منها يعقبا او  
 بغاية الظن والافتد اخرج البيهقي مرفوعا عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 اذا دخل احدكم على اخيه المسلم فلياكل من طعامه ولا يسئل وليسئل من  
 سرايه ولا يسئل من التناوب المخطوط في سلك الذي المذكور ما يعتاده  
 نساء الوقت في قبول الامن من الاسراف المقطوع والتكلف الذي يبرء  
 من فاعله النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الفرع محله باية انشاء له في ضمن النوع  
 وانما ذكره هنا لظهور الحكم الوجيه **ومخرجها للعبادة** اجنبي كافة عبادة  
 عابثة رضى الله عنها في حدتها السابق الذي في البخاري وكذلك  
 خروجها للعبادة اجنبيتها منها بشرط ترك اظهار التزنية كما مر عن  
 البحران المعتمد فعلم ان خروجها المروع الذي هو اعم من الفرض والسنة  
 والجزاء لا يختص في السبعة المواضع بل ولا في اكثر المقادير على وجود  
 حاجتها التي لا بد لها منها او حاجتها التي لا يتركها كذلك مع ترك التبرج  
 ذلك كله والا كانت مغفقة في الكلا كما مر **ومن المجاز** خروجها لزنايا  
 مطلق القبول لما اخرج مسلم عن عابثة رضى الله عنها قالت قلت كيف  
 اقول يا رسول الله اذا زنت القبور فقال قولي السلام عليكم اهلى الدار  
 من المؤمنين والمسلمين ورحم الله المستقدمين منهم والمستأخرين وانما

الاجماع

انشاءه

انشاءه بكم لا حقون **واخرج** الحاكم وصححه عنهما ان فاطمة رضى الله عنها  
 كانت تزور قبرها حتى كل نحو **واخرج** سلم ايضا عن بريرة رضى الله  
 عنها مرفوعة كنت نهيتكم عن زياره القبور فزرووها **فاد** الترمذي فانها  
 تذكر الاخر **وابن ماجه** عن رواية اخرى وتزهده في الدنيا **وهذا**  
 الحديث فيه دليل على مشروعية نسخ السنة بالسنة اذ قد جمع بين ناسخ  
 ومسوخ فصدده مسوخ باخره ودلت الزيادة ان المذکورين  
 على ان القبور لا يقصد زيارتها الا ذلك لا لفرض اخر كالنزهة  
 والتوسعة فيها بالمال والمفارين لانها منافاة لما ورد امرها تذكر  
 الاخر وتزهده في الدنيا **ونص** ما في الصحيح والاصح ثبوت الرخصة  
 في زياره القبور للنساء بلا تبرج انتهى مشجوه لفظه **ونص** ما في الدر  
 والابن بها اي الزياره للنساء بلا تبرج وبلا رفع صوت انتهى وهذا  
 بعينه هو الفقه في المذهب المالكي **واما** المذهب الشافعي **فقد** قال  
 النووي في منهاج الصالح الكراهة بلا تبرج وقيل تخوم وقيل تباح **واما**  
 في المذهب الحنبلي فتعها احمد مطلقا ولوله تبرج الا زيارتها لقبره  
 صلى الله عليه وسلم وقبري صاحب رضى الله عنه ما يحتج بما رواه عن ابي  
 هريرة رضى الله عنه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور  
 قال الترمذي حسن صحيح وحمله بعض اهل العلم على النبي بالحديث  
 الاخر يعني كنت نهيتكم ايج وحمله بعضهم على الكراهة لغاية صدر النساء  
 وكثرة جزع من انتهى كلام الترمذي ما خصا بنقل المسكوة **الموارد**  
 بالكراهة عند مؤلف المنهاج الترمذي به دليل عطف التبرج عليها  
 فهي راجحة الى الجواز المرجوح **والنص** ان الثلاثة المذاهب على الامة  
 بشرط عدم التبرج كما مر تفصوهم **قال** بعض حذاق المتأخرين  
 الابق بزما تنال المذ لم يرد به نص فليكن والنص به صحيح اما ما  
 يشاهد اليوم من زائرات القبور من التبرج والاطيب والترنم في  
 المقابر فلا يقول باجازه مسلم بل يحتمل الكفر على معتقد استحلاله

Copy g ersity